ندوة تخصصية بعنوان:

المؤشرات الإحصائية لقطاع الإسكان

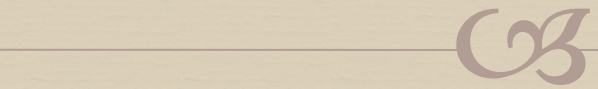

الجمهورية العربية السورية
رئاسة مجلس الوزراء
المكتب المركزي للإحصاء

مصادر البيانات
آلية العمل

إعداد:

محمد شحيبر
مدير الإحصاءات الاقتصادية

د. إحسان عامر
مدير المكتب المركزي للإحصاء

المحتويات

مقدمة

تحديات توفير البيانات

مصادر البيانات

آلية جمع البيانات

الآفاق والتطلعات

التوصيات والمتطلبات

مقدمة

أُحدث المكتب المركزي للإحصاء في الجمهورية العربية السورية بالمرسوم التشريعي رقم (87) لعام 1968 وتضمنت المادة الخامسة من المرسوم الفقرتين الآتيتين :

- لا تعتبر الإحصاءات رسمية إلا إذا أعدها ونشرها أو وافق عليها المكتب المركزي للإحصاء كما يُعتبر المكتب السلطة الوحيدة المخولة بحق طلب الإحصاءات من أجهزة الدولة والأشخاص الطبيعيين والاعتباريين.
- باستثناء ما يتعلق بالعمل الداخلي بالأجهزة الرسمية وأجهزة القطاع العام، لا يجوز لأي جهاز أو شخص طبيعي أو اعتباري أن يقوم ببحوث إحصائية عن طريق توجيه الأسئلة الإحصائية أو الاستمارات أو إصدار أي نشرة متضمنة لمعلومات أو أرقام إحصائية إلاّ بعد موافقة مسبقة من المكتب.

تنص المادة السادسة من المرسوم على ما يلي:

- يُحدث في كل وزارة أو إدارة أو مؤسسة أو منشأة اقتصادية جهاز للإحصاء يصدر تشكيله بقرار من الوزير أو المدير المختص، كما وتعتبر كافة الأجهزة الإحصائية في الدولة تابعة فنياً للمكتب ويقر خطة عملها ويقيم معها علاقات مباشرة.
- ومن خلاله تعتبر كافة الإحصاءات الرسمية في الدولة صادرة عن المكتب المركزي للإحصاء.

مصادر البيانات

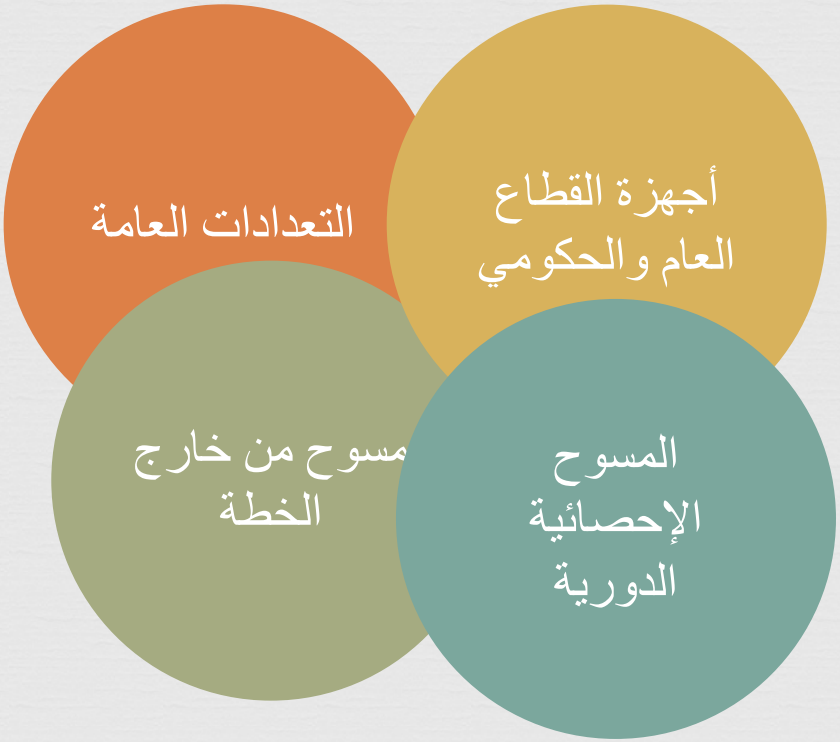

آلية جمع البيانات

تُجمع البيانات من القطاع الحكومي والعام من خلال تقارير تتبع التنفيذ

وما يحتاجه المكتب من بيانات وفق النماذج المعدة لذلك.

التعدادات

صدر المرسوم التشريعي رقم 323 لعام 1969 بشأن التعداد حيث تضمن ما يلي :

- **المادة الأولى:** تجري الجمهورية العربية السورية تعداداً عاماً للمساكن والسكان كل 10 سنوات ويحدد موعده بقرار من رئيس مجلس الوزراء.
- **المادة الثانية:** يقوم المكتب المركزي للإحصاء بإجراء هذا التعداد واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذه.
- **المادة الثالثة:** يعاون مدير المكتب المركزي للإحصاء لجنة استشارية يحدد تشكيلها واختصاصها في كل تعداد عام بقرار من رئيس مجلس الوزراء.
- وقد نفذ المكتب المركزي للإحصاء من تاريخ تأسيسه أربعة تعدادات (1970 – 1981 – 1994 – 2004) ومن المفترض إجراء تعداد 2014، ولكن نتيجة للظروف التي تمر بها الجمهورية العربية السورية أُجل التعداد لحين أن تكون الظروف ملائمة ومستقرة.

أهمية التعداد

- الحصول على كافة البيانات التي تعد حجر أساس في عملية التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإعطاء صورة رقمية عن المجتمع بخصائصه المختلفة.
- توفير قاعدة بيانات ديمغرافية اجتماعية اقتصادية شاملة عن المجتمع.
- توفير الأطر اللازمة لإجراء المسوح المتعلقة بالسكان والمساكن بالعينة.

فيما يتعلق بالمساكن يوفر التعداد
البيانات التالية

- يوفر التعداد أطر للسكان والمساكن والمؤشرات الأساسية عنها.
- الإطار هو عبارة عن قائمة بكل المساكن والمباني القائمة على أراضي الجمهورية العربية السورية وقت التعداد حسب أنواعها والأسر المتواجدة فيها وكافة البيانات الأساسية المتعلقة بها.
  - ترميم إطار المساكن بين التعدادين:
    - الإضافات على الإطار: ويتم ذلك من خلال:
      - ما يرد إلى المكتب من رخص البناء المنفذة والمنتهية (عن طريق البلديات)
      - ما يرد من الجهات المعنية المتعلقة بالمساكن (وزارة الأشغال العامة والإسكان، وزارة الإدارة المحلية والبيئة، مؤسسة الإسكان العسكرية، المؤسسة العامة للإسكان، والقطاع التعاوني).
- ما يحذف من الإطار: ما يرد من الجهات المعنية من مساكن أو مباني تمت إزالتها لظروف معينة.

المسوح الإحصائية التي يتم تنفيذها بشكل سنوي

- مسح الإيجارات للمساكن حسب المحافظات بشكل ربعي لمعرفة تطور الإيجارات.
- مسح عينة البناء المنفذ من المرخص الذي يهدف إلى قياس تطور الحركة العمرانية في سورية من خلال رصد ما يقدمه القطاعان الخاص والتعاوني من إنتاج البناء سنوياً ليضاف إلى كتلة الأبنية القائمة حسب المحافظات ويوفر مجموعه من المؤشرات أهمها :
  1. الوحدات والغرف والمساحات الطابقية المنفذة من المرخص؛
  2. الإنفاق على الأجور التحضيرية وأجور اليد العاملة ومواد الهيكل والإكساء.

مسح أسعار مواد البناء:

الذي يهدف إلى:

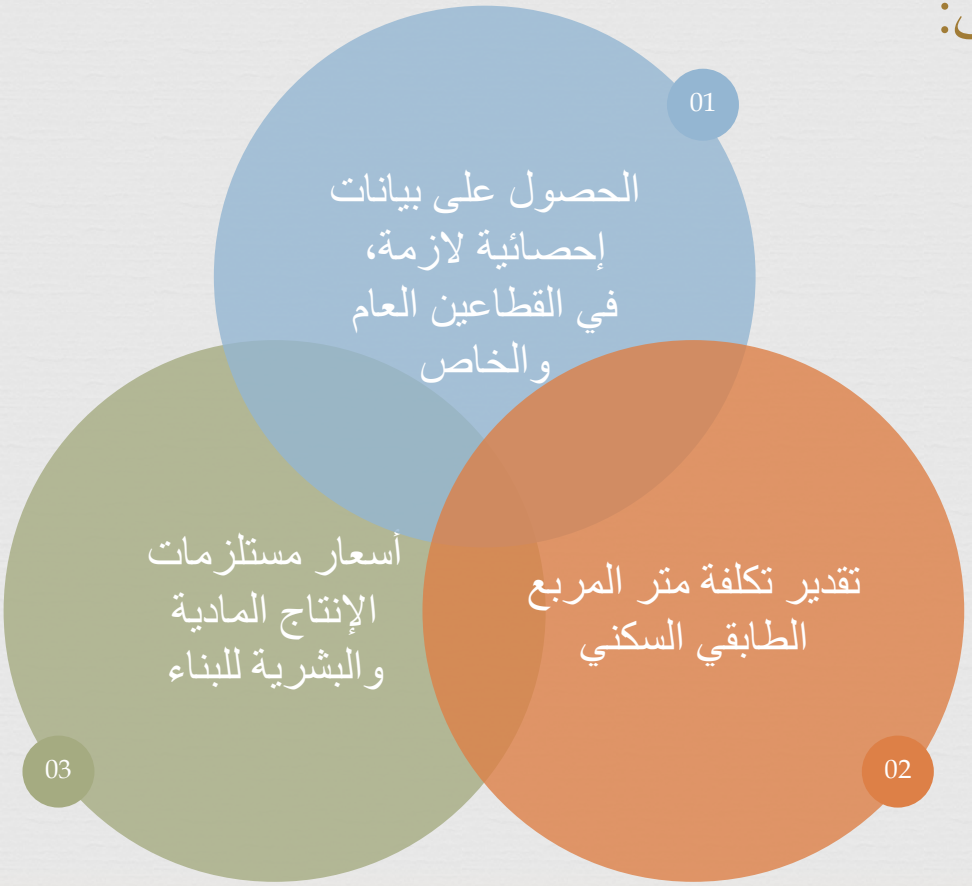

- كافة المسوح المتعلقة بالسكان والتي تعطي بيانات عن نوعية المسكن وخصائصه والخدمات المتوفرة فيه وارتباطه بالمحيط الخارجي (الصرف الصحي، الكهرباء، قرب المسكن من المدارس وأقرب شارع رئيسي ومستوصفات ...الخ)

تعتبر المسوح المتخصصة عن المساكن من الأهمية بإعطاء كافة التفاصيل المتعلقة بالمسكن نفسه وبالخدمات في منطقة السكن بشكل تفصيلي.

تحديات توفير البيانات

- أدت ظروف الحرب التي شهدتها سورية منذ عام 2011 إلى إلحاق الضرر بالكثير من مكونات البنية التحتية كالمساكن والمرافق والخدمات التي لم يتم توفير البيانات حولها بشكل كامل.
- أعاقت ظروف الحرب إمكانية تنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن الذي كان مقرراً أن يتم في عام 2014 مما أدى إلى عدم وجود إطار عام للمساكن وأعاق أيضاً إمكانية تنفيذ المسوح التتبعية بالعينة لرخص البناء وعدم إمكانية إجراء تقديرات فعلية لعدد المساكن خلال الفترة ما بين تعدادين.
- نقص البيانات الإدارية حول قطاع الإسكان والسكن نتيجة لعدم ورودها من كافة الجهات المعنية بهذا القطاع.
- عدم القدرة على حصر السكن العشوائي بين تعدادين.
- عدم وجود ربط شبكي بين الجهات المعنية والمكتب المركزي للإحصاء.

الآفاق والتطلعات:

- في ظل اهتمام الحكومة وتركيزها على مرحلة إعادة الإعمار ومعرفة الاحتياجات من المساكن عُقد المؤتمر الوطني للإسكان في سورية بتاريخ 3 آب لعام 2019 والذي تضمن إطلاق المحاور الاستراتيجية الوطنية للإسكان.
- أولى المؤتمر مسألة توحيد مؤشرات قطاع الإسكان في سورية أهمية قصوى فتم اعتماده كأحد البرامج التنفيذية لتوصيات المؤتمر.
- ولهذه الغاية شكلت لجنة مؤلفة من ممثلين عن جهات عدة معنية بقطاع الإسكان بموجب القرار رقم /2737/ تاريخ 3 تشرين أول 2019.
- تم الاعتماد على منهجية توحيد المؤشرات من خلال وصف العناصر الأساسية لكل مؤشر على حده.

التوصيات والمتطلبات

التوصيات «التعداد»

- بات من الضروري إجراء عملية التعداد العام للمساكن والسكان، وهذه العملية تعد من أكبر العمليات الإحصائية التي تقوم بها الدولة، وتتطلب هذه العملية:

توفير الإمكانيات المادية

توفير الكوادر البشرية

إعداد هيكل وظائفي كامل للتعداد ونظام مالي خاص به

أولاً: توفير الإمكانيات المادية:

- تتطلب عملية التعداد الحديثة كما تم إنجازها في الكثير

من الدول العربية وجود تجهيزات مكتبية (سيرفرات وتجهيزات ملحقة ...الخ) وتجهيزات ميدانية (الأجهزة الالكترونية الكفية) للعدادين.

- كما أنها تتطلب خرائط ومصورات على أصغر مستوى وحدة إدارية للوصول إلى منطقة العداد.
- أجور وتعويضات للعاملين في التعداد.
- متطلبات مالية أخرى للدعم اللوجستي (نقل وانتقال ، دورات تدريبية... الخ).

ثانياً: توفير الكوادر البشرية:

وذلك من خلال تأمين العدد الكافي من العاملين المدربين على التعداد.

ثالثاً: إعداد هيكل وظائفي كامل للتعداد ونظام مالي خاص به.

تتمة التوصيات

- تحتاج المؤشرات التي تم توحيدها والاتفاق عليها بين أعضاء اللجنة المشكلة بالقرار 2737 إلى مسوح إحصائية بالعينة، و هذه المسوح لا يمكن إتمامها إلا بتوفر الأطر السليمة من خلال التعداد.
- تفعيل دور الأجهزة الإحصائية في الوزارات والمؤسسات الحكومية والعمل على الربط الشبكي بين المكتب المركزي للإحصاء وكافة الجهات.
- مشاركة المكتب المركزي للإحصاء في كل ما يتعلق بالعمل الإحصائي في الوزارات والمؤسسات ورفد المكتب بمخرجات الأعمال التي تقوم بها تلك الجهات وتوحيد قاعدة البيانات.
- حساب المؤشرات الإحصائية وفق أسس علمية وعالمية بالاتفاق مع المكتب المركزي للإحصاء.

ختاماً

- إن المكتب المركزي للإحصاء باعتباره مركزاً رئيسياً ورسمياً لجمع البيانات بحاجة للمزيد من الدعم المادي والفني ولمزيد من التعاون من قبل كافة الجهات.
- نأمل أن تسمح الظروف من أجل إجراء التعداد في أقرب وقت ممكن.

شاكرين حسن إصغائكم